وبالرغم من موافقة اسرائيل على وقف اطلاق النار في ١٩٧٣/١٠/٢٢ بناء على القرار رقم ٣٣٨ الصادر عن الامم المتحدة ، فقد استمرت في خرق وقف اطلاق النار في الضفة الغربية للقناة .

والجدير بالذكر ان وزارة الدفاع الامريكية اعلنت في نفس هذا اليوم « ان شحن العتاد العسكري الى اسرائيل مستمر دون انقطاع رغم اعلان وقف اطلاق النار في الشرق الاوسط » .

فحوى المفهوم الاسرائيلي لوقف اطلاق النار وقرار مجلس الامن : لقد حددت اسرائيل موافقتها على القرار المذكور « على اساس المفهوم الذي حددته لوقف اطلاق النار كما قدمته للامم المتحدة في ٤ آب (اغسطس) ١٩٧٠ وبناء على ما اعلنته رئيسة الوزراء في اليوم نفسه في الكنيست .. وستطلب اسرائيل من ممثليها ان يوضحوا **بان قرار مجلس الامن الصادر في عام ١٩٦٧ يجب ان يفسر في اطار فهم اسرائيل لمعناه** » .

فماذا يتضمن المفهوم الاسرائيلي لقرار مجلس الامن كما جاء في ٤ آب ١٩٧٠ ؟

كانت الحكومة الاسرائيلية قد بعثت في التاريخ المذكور اعلاه ردها على المقترحات الامريكية للسلام في الشرق الاوسط ، من خلال مشروع روجرز ، حيث اكدت بأن المحادثات ستتم في « نطاق » مجلس الامن « **لكي يتم الاتفاق على اتفاقية سلام تعاقدي ملزم بين الاطراف .. ضمن حدود آمنة ومعترف بها غير معرضة للتهديد او اعمال العنف** . وسيكون كل طرف مسؤولا ضمن اراضيه عن **منع جميع الاعمال العدائية** التي يمكن ان تقوم بها القوات العسكرية النظامية او القوات شبه العسكرية **بما فيها غير النظامية** (المقصود هنا العمل الفدائي) .. اما انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من اراض احتلت (أي ليس كل الاراضي !) في نزاع ١٩٦٧ الى حدود آمنة معترف بها ومتفق عليها فسيتحدد في اتفاقيات السلام التي تشترك بها اسرائيل **دون اية شروط مسبقة** » .

وقد اكدت مائير في بيانها امام الكنيست في ٧٣/١٠/٢٣ على هذا المفهوم الاسرائيلي ولكنها ذكرت بوضوح ايضا ان « **وقف اطلاق النار يطبق ايضا على نشاط القوات غير النظامية...** ويضمن رفع الحصار وعدم التعرض لحرية الملاحة في مضيق باب المندب للسفن التي في طريقها الى ايلات ..

وان التفسير والتحديد المتعلق بالمفاوضات بين الاطراف هو **المفاوضات المباشرة** من خلال **اتفاق فيما بينهما . وان اسرائيل لن تعود من جديد الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧** التي تكشف الدولة أمام عمليات عدوانية..» وعادتمائير الى تكرار موقف التصلب الاسرائيلي المعروف قبل ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٠ حين قالت بالحرف الواحد « **لقد كان موقفنا ، وهو كذلك الان** ، طالما انه ليس هناك سلام ، فاننا **سنواصل ابقاء الوضع كما كان عند وقف اطلاق النار** . ان خطوط وقف النار **يمكن** ابدالها **فقط** بحدود آمنة معترف بها ومتفق عليها **يتم تحديدها في معاهدة سلام.. وموقفنا قائم وثابت بشأن وحدة القدس كعاصمة اسرائيل..** وانه لن ينسحب جندي اسرائيلي من خطوط وقف اطلاق النار الى ان يتم التوصل الى **اتفاق سلام مكتوب وملزم** » .

وهكذا عادت اسرائيل الى اتخاذ نفس مواقفها السابقة قبل نشوب القتال بصدد تفسيرها لقرار مجلس الامن ٢٤٢ ومفهومها الخاص للانسحاب والسلام .

ومما يلفت النظر في بيان جولدا مائير المذكور امام الكنيست انها اكدت ان لا وجود هناك لضغط تمارسه الولايات المتحدة على اسرائيل كما نفت وجود « خطة » او اتفاق دولي بين اميركا وروسيا بالنسبة « لمكونات السلام » ، فقد ذكرت مائير انه « في جميع اتصالاتنا بالولايات المتحدة علمت انه ليس للولايات المتحدة خطة بالنسبة للحدود وبقية مكونات السلام » ، بل ان مائير ترى ان الولايات المتحدة « تعتقد ان اصحاب المساعي الحميدة يجب ان يعملوا **لايصال الاطراف انفسهم** الى تقديم الاقتراحات والخطط والمشاريع بالنسبة للمستقبل ، واكثر من هذا ، فانه على (أي مائير) ان اؤكد انه حسب المعلومات الموثوقة التي وصلتني ، **لم يطرح في محادثات موسكو أي أمر آخر ، زيادة على ما تضمنه قرار مجلس الامن** ».

وواضح هنا من حديث جولدا مائير ان الموقف الاميركي في جوهره مؤيد لاسرائيل ومماثل لشروطها وتفسيرها لمضمون قرار مجلس الامن ولصيغة اجراء **المفاوضات المباشرة** التي تصر عليها اسرائيل .

وقد أكد مصدر اسرائيلي مأذون اثر انتهاء الزيارة التي قام بها كيسنجر الى اسرائيل ،